مقاصد نشأة علوم الحديث النبوي

د/ أشرف بن عبد القادر المرادي *

الملخص:

علم الحديث من أهم العلوم التي حفظت المصدر الثاني للتشريع الإسلامي في شقه التوثيقي والنقلي؛ إذ إن الإشكال الرئيس الذي أسهم في تشكل قواعد هذا العلم ومصطلحاته، هو الإشكال التوثيقي، الذي ارتبط أصالة بحفظ النص النبوي، إلا أنه لم يأخذ منحى واحدا في سياق تطور علوم الحديث؛ بل ظل يرتقي في سلم النضج والاكتمال بحسب المراحل التاريخية التي يمر بها، وبعمق الإشكالات ودرجة تأثيرها، مما كانت له انعكاسات بالتبع في تشكل وظائفه ومقاصده.

وإن وظائف العلم ومقاصده ليست فائدتها قاصرة على الجوانب التربوية فحسب؛ بل إنها تتعدى ذلك لتؤثر في مناهج التفكير ودرجة إعمالها في بناء مباحث العلم ومسائله؛ إذ إن توظيفها خاضع بالأصالة إلى طبيعة العلم نفسه أولا، ثم إلى مدى إسهامه في تحقيق وظائفه الأصلية ثانيا، فلا يوظف منها إلا ما كان معينا له على تحقيق وظائفه، وما كان نائيا عنها لم يُتَشَاغَل به، وإن عمد إليه فمن باب الاستئناس والتبع ليس إلا، ولا يتوسع فيها إلا بالقدر الذي يجلي حقائقها.

الكلمات المفتاحية: علم الحديث، وظائف النشأة، مقاصد العلم. التشريع الإسلامي، الوظيفة التوثيقية، الوظيفة البيانية.

المقدمة:

الحمد لله بالمحامد كلها، ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْ سِكَ لَهَا﴾ [فاطر:2]، والـ صلاة والسلام على سيدنا محمد العاقب الماحي، والرضا عن صحبه وتابعيه؛ وبعد:

فإن صحة النظر في علم الحديث متوقف على ر سم وظائفه وا ستجلائها، ور صد المقا صد المستكنة في تضاعيف مسائله ومباحثه، والمستلة من تصرفات أربابه وتنبيهاتهم، وجعلها منائر هادية على طريق طلب الحديث وعلومه، ونصبها صوى ماثلة أمام عيني المشرئب إلى درك مناهج أئمته في ممار ستهم النقدية، والمتطلع إلى التمام في الملكة، والراغب في قفو أثر أربابها، ومن قـ صر في إحكام

* أستاذ زائر بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب. البريد الإلكتروني: achraf.mouradi@usmba.ac.ma

معاقلها، ولم ينفذ بنور العقل و سراجه الزاهر إلى تحـ صيلها ثم دركها، فلا شك أن تنثلم عرى أركان ملكته، وأن يخور بناء حـ صنها؛ لأن العلوم إذا لم تُ صن بحفظ وظائفها، تجاذبت أر ضها علوم أخرى، تُزاحمها وظائفها الأ صيلة، فيكون ذلك إيذانا بمزج العواري وبحثها على أنها من صلبه، ثم تتداول في الم صنفات الحديثية إلى أن تـ صير من مباحثه، فتكون الحيدة عنها عـ سيرة، والفطام عنها شديدا.

أهمية البحث ومشروعيته:

وما من شك أن وظائف العلم مرتبطة بنشأته، والمقا صد الكبرى التي حفزت همم العلماء على خوض غمرة تأليفه؛ وللوظائف العالمة مقا صد خا صة، أما مقا صد تعليم العلم؛ فهي مرتبطة بال سياق التربوي التعليمي أ صالة، وقد تكون مقا صد العلم هي نف سها مقا صد تعليمية في م ستوى من المستويات التعليمية.

ومما ينبغي التنبيه عليه في درس هذه الوظائف، والا ستدلال بنـ صوص أئمة الحديث في التنـ صيص عليها، أنها وظائف مترابطة، بعـ ضها يف ضي إلى بعض، بل إن ا ستتمام النظر فيها، لا يحصل إلا بالنظر الجمعي فيها جميعا، والفصل بينها أريد منه عمق التحليل، ودقة التقسيم المعينة على تمثل ما سيق الكلام لأجله.

وإذا أدركنا أهمية الكـ شف عن وظائف علم الحديث ومقا صده، وأثرها في صحة النقل التدريـ سي للعلم، وكذا أهميتها في تـ صحيح مـ ساره، و صيانته من الوظائف الدخيلة عليه، فلنتتبع المدونات الحديثية التي عنيت بذكر قواعد أر باب هذا الفن، لنتلقف صريح عباراتهم وخفيها، وذ ستخلص بالتأمل في مو ضوعاته ومـ سائله الوظائف العالمة التي ذ شأ علم الحديث لتحقيقها؛ لأن وظائف العلم سابقة على الأهداف التربوية، وحاكمة عليها؛ إذ إن هذه الأخيرة مرتبطة بال سياق التعليمي، فهي من حيث الوظيفة أخص، والوظائف العالمة أعم؛ إذ ليست كل وظيفة يصلح أن تكون هدفا تربويا.

إشكالية البحث:

وبناء عليه فإن هذا البحث يعالج الإ شكال التالي: ما أثر التعرف على وظائف ذ شأة علم الحديث في تكوين الملكة الحديثية؟

أهداف البحث:

والغرض من الإجابة عن هذا الإشكال تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان أهمية التعرف على وظائف نشأة علم الحديث في تطوير تدريسه.

2- بيان أثر الكشف عن مقاصد نشأة علم الحديث في تكوين الملكة الحديثية.

المنهج المعتمد في البحث:

وقد اقت ضت طبيعة إ شكال البحث وأهدافه اعتماد المنهج الو صفي في جمع المادة العلمية من مظان ها ونقلها، واستقرائ ها في مصادرها وتوثيقها، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي اعتمد في تفسير النصوص وتحليلها، وتفكيكها وإعادة بنائها بما يخدم أهداف البحث، مع تسليط أدوات النقد والنقض على بعض الممارسات التدريسية، والت ي تبي ن بالدراسات المعاصرة أن ها تحتاج إلى تعديل وإصلاح.

خطة البحث:

هذا، وقد قاربت هذا البحث من خلال خطة تشتمل على مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة:

المقدمة وفيها ذكر لموضوع البحث وأهميته، ومشروعيته، والهدف منه، والمنهج المتبع فيه، وخطته.

- المبحث الأول: الوظيفة التوثيقية.
- المبحث الثاني: الوظيفة النقدية.
- المبحث الثالث: الوظيفة القيمية الأخلاقية.
- المبحث الرابع: الوظيفة البيانية.
- المبحث الخامس: غاية الكشف عن وظائف علم الحديث.
- الخاتمة، وفيها أهم الخلاصات والتوصيات.

المبحث الأول: الوظيفة التوثيقية.

إن المتتبع للسياق التاريخي لنشأة علوم الحديث وتطورها، يجد الوظيفة التوثيقية شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات المحدثين، وأخذت من جهودهم الن صيب الأوفر، فا ستفرغوا في سبيل توثيق السنة وحفظها من الضياع و سعهم، وبذلوا في ذلك مهج النفس، وركبوا لتحقيق هذه الوظيفة كل صعب وذلول، ولم يدخروا جهدا في و ضع القواعد الـ ضابطة، والمناهج الدقيقة، التي كفلت على مر العـ صور صون الـ سنة من الدس والافتراء، والو ضع والاختلاق، فما برحوا باحثين منهج التوثيق والضبط في كل قطر ومصر، فأرسوا معالمه، ونصبوا منائره، فلم يجد المغرضون إلى بث شين وضعهم سبيلا، ولا إلى إدخال العفين ملجأ ولا طريقا.

إن التوثيق عند المحدثين ارتبط بمقصد جمع السنة وحفظها من الضياع؛ إذ لو اكتفي بصونها في الـ صدور، وتداولها مـ شافهة وإسماعا، دون أن يكون لكتابتها في الدواوين ذ صيب، لأدى ذلك إلى ضياعها بموت حملتها، واندراسها بذهاب أهلها، وهذا ينافي تمام حفظ القرآن؛ إذ إن حفظ السنة لازم لحفظ الكتاب، فهيأ الله تعالى لهذه المهمة رجالا نقادا، تتبعوا الأخبار فوثقوها، وجمعوا الآثار فصانوها، ورحلوا إلى الآفاق طلبا لحديث واحد؛ خ شية ضياعه، وفوات العمل والا ستنان به، فـ صاروا على هذا النهج القويم إلى أن أبلغ الله بهم غاية حفظ الـ صدر الثاني للتـ شريع، فحفظ بحفظها القرآن من تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين.

يقول الخطيب: "ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها، واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها؛ لبطلت الـ شريعة وتعطلت أحكامها، إذ كانت مـ ستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة"[1].

لذلك توجهت اهتمامات المحدثين وعنايتهم إلى حفظ الـ صدر الثاني للتـ شريع، و صونه من الضياع؛ إذ بضياعه ضياع الشريعة، فكان ضبط الحديث وتمييز مقبوله من مردوده مقصودهم الأول، وغايتهم الأساس.

[1]- الخطيب، "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية". تحقيق ماهر الفحل، (ط2، الرياض: دار ابن الجوزي، 1435هـ)، 1:86.

يقول ابن الأثير: "إن غر ضهم [يق صد أهل الحديث] كان أولا حفظ الحديث مطلقا وإثباته، ودفع الكذب عنه، وحذف المو ضوعات عليه، والنظر في طرقه وحفظ رجاله، وتزكيتهم، واعتبار أحوالهم، والتفتيش عن دخائل أمورهم، حتى قدحوا فيمن قدحوا، وجرحوا من جرحوا، وعدَّلوا من عدَّلوا، وأخذوا عمن أخذوا، وتركوا من تركوا. هذا بعد الاحتياط والـ ضبط والتدبر، فكان هذا مقصدهم الأكبر، وغرضهم الأوفر"[2].

فهذا النص على وجازته تـ ضمن جملة من الوظائف الناظمة لا شتغال المحدث، فبدأ أول ما بدأ بالوظيفة التوثيقية؛ لأنها الغاية الأولى لنظر المحدث، والمنطلق الرئيس في ا شتغاله، وهذه الوظيفة نابعة من طبيعة الإشكالات التي أسهمت في ظهور علوم الحديث. فلما كان الإشكال التوثيقي السبب في ن شأة هذا العلم وتطوره، وا ستتمام مباحثه؛ أدى ذلك بالتبع إلى أن تـ صير الوظيفة التوثيقية على رأس هرم الوظائف الأصلية التي سعى علم الحديث إلى تحقيقها.

لقد عرف التوثيق عند المحدثين تطورا تاريخيا؛ ارتبط فيها جميعا بطبيعة الإشكالات المصاحبة له، مما كان له أثر بالتبع في درجة اهتمام المحدثين به، والعناية بو ضع القواعد والمناهج الكفيلة بضبطه وصونه، فلا شك أن التوثيق في الصدر الأول، لم يكن على الدرجة نفسها في زمن الفتنة، وفي مطلع القرن الأول مع عمر بن عبدالعزيز؛ إذ إن العامل المؤثر في كل هذا عمق الإ شكالات الحادثة، والعوارض الطارئة، وهكذا نجد تلازما وا ضحا، وارتباطا وثيقا بين التطور الذي يعرفه علم الحديث، وبين عمق الوظيفة التوثيقية، التي أ سهمت بدورها في ا ستتمام القواعد النقدية، وا ستكمال النـ سق الـ صطلحي الذي يحقق الغاية الكبرى لعلوم الحديث، وهي تمييز المقبول من المردود، ولكنها غاية متوقفة ضرورة على توثيق الحديث وحفظه بالجمع والتدوين، فإذا تحقق المقصدان، كان ذلك غاية الرواية في دين الإ سلام، قال الطوفي: "مقـ صود الرواية في دين الإ سلام أمران: أحدهما: حفظ الـ سنة بطرقها، عن ر سول الله ﷺ. الـ ثاني: تبيين صحيحها من سقيمها. و هذان الأمران هي وظيفة المحدثين"[3].

[2]- ابن الأثير، "جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ". تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، (ط3، دمشق: دار ابن كثير، 2016م)، 13:1

[3]- الطوفي، "شرح مختصر الروضة". تحقيق عبدا لله بن عبد المحسن التركي، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987م)، 178:2.

فالحفظ يتضمن التوثيق، وهو الذي يعبر عنه المحدثون بحفظ الصدر، وحفظ الكتاب. أما الكشف عن العلل، والتحقق من سماع الرواة، ومعارضة درجة حفظهم بباقي الحفاظ، وتمييز أوهام الثقات؛ فيتوجه إلى الوظيفة النقدية؛ إذ إن جمع الحديث وتوثيقه مرحلة أولى في عمل المحدث. فبعد أن يوثق الحديث حفظا أو كتابة أو بهما معا، يحتاج إلى بيان مرتبتها من حيث القبول والرد، مما يستدعي أن يُعمل القواعد النقدية، للحكم عليها صحة وضعفا.

إن الوظيفة المنوطة بعمل المحدث اقتضت أن يكون منطلق اشتغاله، ومبدأ نظره، ضبط المسموع، ونقل الألفاظ، وتوثيق المتون كما تحملها رواتها، فإن تطلع نظره إلى التشاغل بوظائف العلوم الأخرى، كان ذلك من باب الفضل والزيادة، وليس وظيفة عينية في حقه، بل قد يعد ذلك مثلبة تجلب عليه الوهم والإيهام. وقد ألفيت ابن القطان شديد الحرص على تحديد الوظائف المنوطة بالمحدث، بالغ العناية برسم دوائر اشتغاله، كثير التهمم بضبط نظره، وفي سياق الوظيفة التوثيقية يقول: "حديث يحيى بن سعيد الأموي، إنما لفظه عند الدارقطني: فهو زان، وفرق بين فنكاحه باطل، وبين فهو زان، وإن كان لا يكون زانيا، إلا إذا كان نكاحه باطلا، وذلك أن للزاني أحكاما أخر، لأدلة دلت، فإن المحدث عليه نقل اللفظ كما هو لمن ينظر فيه"[4].

إن العلوم لا تنضبط إلا بضبط وظائفها، وإن التدقيق المفضي إلى صحة فهم نصوص الشريعة، لا يتأتى دركه باشتغال المحدثين بوظائف غيرهم، وتشاغلهم بما يعد في حقهم من باب الفضلة والنافلة؛ إذ إن إحاطتهم بوظائف مختلف العلوم أمر يعز حصوله، فلو فرض إلزام المحدث ببحث وظائف الأصوليين والفقهاء والمتكلمين، لألحق الضرر بوظائفه الأصلية، ولأفضي إلى عدم التحرير والتدقيق في المباحث الرئيسة لعلمه، وإذ لم يتولى علماء الحديث مهمة ضبط النقل وتصحيحه، ووضعه في مصاف النقد، لتمييز مقبوله من مردوده فمن سيقوم به إذن؟!

ثم إن هناك أمرا في غاية الأهمية، وهو أن العلوم ينبني بعضها على بعض، ويستند بعضها إلى بعض في مخرجات نتائجه، وأخذها مسلمة واستثمارها في درس قضايا عامة وبحثها ومناقشتها؛ إذ

[4]– ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام". تحقيق الحسين أيت سعيد، (ط2، الرياض: دار طيبة، 2011م)، 2: 148-149.

لو ألزم كل م شتغل بعلم أن يبحث صحة نتائج العلوم الأخرى، وأن يرغم على الإحاطة بوظائفها جميعا؛ لتعطل العمل، وفتر العلم عن التقدم.

لذلك لما خرج بعض الأ صوليين في بعض اختياراتهم الحديثية عن المنهج الحديثي الذي أر سى معالمه أئمة النقد، جاءت أحكامهم مخالفة صنيع المحدثين، مما أثار حمية الـ سمعاني -مثلا - في الانتصار لمنهج المحدثين في قواطع الأدلة في الأصول[5].

إن الوظيفة الأولى للمحدث ضبط الحد يث النبوي، والتعريف بمداره ومخرجيه، وإثبات طرقه بألفاظها الواردة فيها، وليس له أن يرجح بينها با ستحـ ضار نظر الفقيه أو الأ صولي، بل ترجيحه بينها يرجع إلى أ صل ا شتغاله وهو قياس درجة الحفاظ، واعتبار حالهم عدالة و ضبطا؛ لأن البحث في المرجحات التي تفيد أحكاما فقهية، والنظر في الزيادات الواردة في المتون أو نق صانها ليس متعلق نظره.

قال الزيلعي: "وظيفة المحدث أن يبحث عن أ صل الحديث، فينظر من خرجه، ولا يـ ضره تغير بعض ألفاظه، ولا الزيادة فيه أو النقص. وأما الفقيه؛ فلا يليق به ذلك؛ لأنه يق صد أن يـ ستدل على حكم مسألة، ولا يتم له هذا إلا بمطابقة الحديث لمقصوده"[6].

إن توثيق المتون و ضبطها، والتعريف بمخارجها وأ صولها، تعد خطوة عملية أولى في عمل المحدث، ثم إن تمييز مقبوله من مردوده، ومعرفة صحيحه من ضعيفه، ووضع المراتب الخاصة بكل نوع، يـ ستلزم أن يخطو المحدث خطوة عملية أخرى تو صله إلى هذه الوظيفة، وهي الكـ شف عن العلل المؤثرة، وقياس درجة الرواة ومعار ضة مروياتهم بمرويات غيرهم من الثقات، وتتبع أحوالهم تحملا وأداء، وما يـ ستلزم ذلك من ضبط القرائن المحتفة بحفظه وسماعه، وعلاقته بـ شيخه وأقرانه، و سن تحمله وأدائه، ومعرفة رحلا ته، وهل يعد من المكثرين أم لا، ثم إكثاره هل عن أهل بلده أم ليس كذلك، وهلم جرا من المقاييس النقدية، والقواعد المنهجية الدقيقة التي تمكنهم من الحـ صول على

5- ينظر: السَّمْعَانِي، "قواطع الأدلة". تحقيق محمد حسن، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418ه)، 1:361.

6- الزيلعي، "نصب الراية". تحقيق محمد عوامة، (ط1، بيروت: مؤسسة الريان، 1997م)، 1:200.

المخرجات الصحيحة للأحاديث؛ ولذلك استلزم أن يجمع المحدث إلى جانب التوثيق والضبط وظيفة أخرى وهي الوظيفة النقدية.

المبحث الثاني: الوظيفة النقدية.

إن الناظر في تاريخ تدوين علوم الحديث، والمتأمل في المصنفات التي صبها أئمته لجمع شتات قواعده وأصوله، وضبطها لضم مصطلحات وأربابها ومناهجها، يلحظ أن الخيط الناظم لمباحثه، والمقصد الرئيس من صوغ قواعده: نقد الأسانيد والمتون، التي تعنى بالكشف عن العلل، وتمييز المقبول من المردود؛ فلذلك كانت الوظيفة النقدية من بين أهم الوظائف التي نشأ علم الحديث لتحقيقها.

والنقد هنا يراد به: القواعد التي سلكها المحدث من أجل معرفة المقبول والمردود من الرواة والروايات، وهو يشمل النقد الخارجي والنقد الداخلي، والعلاقة بين النقدين تحدد وفق وظيفة المحدث، وطبيعة اشتغاله، فالنقد الداخلي عند المحدث، يفترق عن نظر الفقيه والأصولي؛ لأن المحدث يشتغل بالمتون لا بغرض الاستنباط، واستخراج الأحكام؛ لأن هذا ليس متعلق نظره بالأصالة؛ بل متعلق نظر الفقيه والأصولي عينا. أما المحدث؛ فنظره ينصب على النقد، والتعليل، والجرح والتعديل، ومقارنة حفظ الراوي بغيره، ولوازم هذا النظر الذي يحقق الوظيفة النقدية، ثم الحكم عليها صحة أو ضعفا، ولذلك لا يمكن أن نفسر شدة عناية المحدثين بالسند إلا في ضوء الوظيفة النقدية، فكان لزاما درس هذه المسألة بتوسع، يرفع مُغمضاتها، ويكشف حجب أستارها.

إننا لا نستطيع تفسير شدة عناية المحدثين بالإسناد، إلا في ضوء الوظائف المنوطة به، والدوائر المحددة لطبيعة اشتغاله، والجهل بهذه الوظائف المرتسمة، يؤدي إلى استدراكات خاطئة، وتفسيرات مخالفة لطبيعة نظر المحدث، فالمتأمل في مسائل علوم الحديث وموضوعاته يلحظ أنها قامت على أساس النقل؛ أي أنه من بين الوظائف الرئيسة التي نشأ علم الحديث لتحقيقها هي: ضبط النقل، وتصحيح السماع، والبحث في المقبول والمردود، وهذه الوظيفة استلزمت بالتبع أن يبحث المحدث في العوارض المحتفة بالرواة عدالة وضبطا، وبهذه الوظيفة تحددت طبيعة عمل المحدث، وارتسمت دوائر اشتغاله، فصار نظره مسلطا على البحث في أحوال الرواة، وما يطرأ عليهم من عوارض تحول

دون تمام ضبطهم وعدالتهم، فكر سوا جهودهم كلها، -خا صة منهم علماء الجرح والتعديل- لاستقصاء أحوال الرواة، وإثباتها مع مختلف السياقات التي وردت فيها ألفاظ أئمة النقد وأحكامهم.

وإلى هذه الأعلاق النفيسة أشار ابن الأثير بقوله: "الناسخ والمنسوخ -وإن تعلقت بعلم الحديث- فإن المحدث لا يفتقر إليها؛ لأن ذلك من وظيفة الفقيه؛ لأنه يـ ستنبط الأحكام من الأحاديث، فيحتاج إلى معرفة المتواتر، والآحاد، والنا سخ، والمن سوخ. فأما المحدث؛ فوظيفته أن ينقل، ويروي ما سمعه من الأحاديث كما سمعه، فإن تصدى لما وراءه، فزيادة في الفضل، وكمال في الاختيار"[7].

إن هذا النص من أدق النصوص تحديدا لطبيعة نظر المحدث في المتون، ولذلك فإن إثارة دفائنه يحتاج نفوذا ذهنيا أكثر منه لمحا بصريا؛ إذ إن قوله: "وإن تعلقت بعلم الحديث"، دليل على أن المحدث يعمد إليها من أجل تمييز المقبول والمردود، وإثبات صحة الحديث من عدمه، لا باعتبار آخر، وقوله: "لا يفتقر إليها"؛ أي: من حيث الا ستنباط والنظر الفقهي؛ لا بالاعتبار الأول، بدليل أنه قال قبل ذلك: "وإن تعلقت بعلم الحديث"، ولكنه لم يبين محل التعلق، وهو كلام محذوف دل عليه سياق الوظائف الناظمة لاشتغال المحدث، لكن الفقيه لما كانت وظيفته الأصلية استنباط الأحكام، واستخراج المعاني الفقهية، كانت عنايته بالمتون أكثر، ونظره فيها أد صق؛ و لهذا لم يعتن الفقهاء والأ صوليون بالتق سيمات المتعددة التي نجدها مب سوطة في كتب المصطلح؛ لأنه لا يبحث في درجات الأحاديث من حيث الثبوت، ولا يعنى بالك شف عن طبقات الرواة، ومراتبهم في الحفظ؛ لأن كل هذا يعتبره خارجا عن وظيفته الا ستنباطية، فالحديث إذا ثبت، ولم يكن متنه مخالفا للقرآن أو أ صل من أ صول الشريعة، أو العقل الصريح، عده دليلا صالحا للاحتجاج والاستنباط وإن كانت فيه علل قادحة عند المحدثين؛ كقبولهم زيادة الثقة مطلقا.

[7]- ابن الأثير، "جامع الأصول"، 1:38.

قال ابن القطان: "وظيفة المحدث النظر في الأسانيد، من حيث الرواة والاتصال والانقطاع، فأما معارضة هذا المتن ذلك الآخر، وأشباه هذا، فليس من نظره، بل هو من نظر الفقيه، وإذا نظر به الفقيه تبين له خلاف ما ذكر"[8].

فهذا النص من بين التقييدات النفيسة التي حدت بنا إلى القول بأن وظيفة المحدث منصبة بالأصالة على البحث في الأسانيد والمتون، والكشف عن عوارض الرواة عدالة وضبطا، ولوازم ذلك من اتصال، وانقطاع، وإرسال، مع الاعتناء بفقه المتون بالتبع؛ إذ إن الوظيفة البيانية من الوظائف التبعية المنوطة بالمحدث. وما ذكره ابن القطان من كون المعارضة ليست مما يدخل في دوائر اشتغال المحدث، مراده به العرض الذي يستهدف استنباط الأحكام، واستخراج المعاني. أما العرض الذي يهدف معرفة ضبط الراوي، ودرجة حفظه؛ فهذا من آكد وظائف المحدث.

ومن أبرز المثل الشاهدة لصحة هذه المسالك الدقيقة، والمآخذ العميقة ما قاله ابن دقيق: "ينبغي للفقيه المستدِل بلفظة من الحديث إذا نسب الحديث إلى كتاب أن تكون تلك اللفظة التي تدل على ذلك الحكم الذي اختاره موجودةً في ذلك الكتاب بعينها، ولا يعذر في هذا كما يعذر المحدث؛ لأن صناعته تقتضي النظَر إلى مدلول الألفاظ، وأكثر نظر المحدث فيما يتعلق بالأسانيد ومخارج الحديث، والنظر في مدلول اللفظة المعينة خارج عن غرضه، وهو متعلَق غرض الفقيه عينا"[9].

إن هذا النص من الشواهد التي تعقد عليه خناصر الأفكار؛ لأنه صدر من إمام جمع بين صناعة الحديث، وصناعتي الفقه والأصول، والناظر في تراث ابن دقيق، يجده دائم التنبيه في مناقشته للقواعد الحديثية، على الوظائف المنوطة بعمل المحدث وعمل الفقيه والأصولي، وينصبهما معيارا في التفسير، والتوجيه، والاختيار، والترجيح، وهذا ملمح في غاية الدقة والأهمية؛ لأنه يحرر محل النزاع على أصول ذلك العلم، ويناقش الخلاف الحاصل بين المحدثين وغيرهم في ضوء الوظائف المحددة لطبيعة اشتغال كل منهما، ويكشف عن أسبابه مستندا إلى مآخذ أربابه.

[8]- ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام"، 5:317.

[9]- ابن دقيق، "شرح الإلمام بأحاديث الأحكام". تحقيق محمد خلوف، (ط2، دمشق: دار النوادر، 2009م)، 1: 171.

إن قول ابن دقيق: "وأكثر نظر المحدث فيما يتعلق بالأ سانيد"، وعدم قوله وكل نظر، أو إنما نظره أو غيرها من الألفاظ الدالة على الح صر؛ دليل على أن المحدث في الأ صل لا يلغي النظر في المتون، ولكنه يسلط نظره عليها، باستحضار وظيفته، وطبيعة اشتغاله؛ أي من أجل تمييز المقبول من المردود لا باعتبار آخر؛ لأنه ليس من متعلقاته بالأ صالة؛ بل متعلق وظيفة الفقيه عينا، ولذلك فإن الخطيب لم يجعل فقه الراوي شرطا في تعديله وجرحه؛ لأن وظيفته نقل ما تحمله، فيؤخذ عنه اللفظ. أما الفقه؛ فيرجع فيه إلى أهله، فقال: "وكذلك إن لم يكن من أهل العلم بمعنى ما روى لم يكن بذلك مجروحا؛ لأنه ليس يؤخذ عنه فقه الحديث، وإنما يؤخذ منه لفظه، ويرجع في معناه إلى الفقهاء فيجتهدون فيه بآرائهم"[10].

إن طالب الحديث الذي يتوق إلى تح صيل الملكة الحديثية، يلزمه التنبه إلى هذه الم سالك الدقيقة في بحث م صطلحات أئمته، وا ستح ضار الوظائف الأ صلية واعتبارها، ولفظ الوظائف الأجنبية وطرحها؛ لأن خلط الوظائف، وعدم ميزها، مظنة سوء فهم ت صرفات الأئمة، و سبب في احتدام خلاف مرجعه الجهل بالوظائف المنوطة باختصاص كل عالم على حدة، كما أن مراعاة هذه الم سالك، من أوجب ما ينبغي على طالب الحديث النبوي وعلومه الاعتناء به، وأن يجعله ماثلا أمام عينيه وهو يدرس ويحرر م سائله، ويك شف عن مناهج أئمته في مناق شة القواعد التي تنبني عليها ممار ستهم النقدية. فإن ذهل عن ذلك، ولم يرعه اهتمامه، فلا جرم أن يدخل عليه الغلط والوهم في تطبيقاته، ومباشرته لعملية التصحيح والتضعيف.

ولذلك فإن الإدلبي حينما ا ستدرك على الحاكم، والخطيب، عدم اعتنائهما بالم صطلحات المتعلقة بالمتن، مقابل غزارة المصطلحات المتعلقة بالإسناد، بقوله: "إن الحاكم والخطيب رغم فضلهما الكبير في علوم الحديث، لم يوليا نقد المتون عنايتهما، ولهما العذر في ذلك، حيث إن الت صنيف في علوم الحديث لم يكن قد بلغ طور الن ضج والاكتمال، كالذي وقع على يدي ابن الـ صلاح ومن اقتفى

[10]- الخطيب، "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية"، 1:255.

أثره"[11]. لم يتعقبهما مـ ستـ صحبا وظائف المحدثين، وأنهما يقرران في كتابيهما ما أدركا عليه أئمة النقد.

بل إن كلامه أحـ سب أنه لم يحرر في ضوء الوظائف المنوطة با شتغال المحدث. فلو ا ستـ صحب دوائر ا شتغال المحدثين؛ لكفي مؤنة تكلف الا ستدراك على: الحاكم والخطيب؛ لأن كتابيهما من أكثر الكتب ترجمة لمناهج أئمة النقد، وعدم تو سعهما في الـ صطلحات المتعلقة بالمتن يرجع إلى ما ذكره ابن الأثير، وابن القطان، وابن دقيق، في الن صوص التي سبق ذكرها، أما ما علل به اختياره ففيه نظر؛ لأن الناظر في معرفة علوم الحديث للحاكم، والكفاية للخطيب، يدرك قطعا أن جل ما أورده من المصطلحات الصلبية لعلم الحديث، قد سبقا إليها.

فالـ شاهد أن الوظيفة النقدية، عليها مدار عمل المحدث بالأ صالة، وتعد محك نظره في الإ سناد والمتن؛ لأن نقد الحديث غايته التو صل إلى الحكم عليه بالـ صحة أو الـ ضعف، فإن تعرض للفقه، واستخراج الأحكام، كان ذلك من وظيفته؛ لكن بالتبع لا بالأ صالة. ولذلك من الخطأ اتهام المحدثين بتقصير النظر في المتون؛ بل الصواب والحق الذي لا محيد عنه اعتناؤهم بها، ولكنه اعتناء يستصحب دوائر ا شتغالهم، وطبيعة وظائفهم؛ وبمعنى أدق، فقه الحديث عند المحدثين، يتميز بخ صائص لا توجد عند الفقهاء؛ لأن المحدث لا يشتغل بالمتون التي تقرر الأحكام العملية فقط؛ بل إن اشتغاله أوسع من ذلك بكثير؛ إذ يشمل العقيدة، والتفسير، والرقاق، ويشمل أحاديث الأحكام، لذلك كان نظرهم في المتون متميزا بهذه الميزة التي لا توجد عند غيرهم. أما من يرمي المحدثين بالتق صير في ا ستخراج الأحكام، وقلة الاعتناء بفقه المتون، فقد اتهمهم بما هم منه برآء.

كما أنبه على أمر مهم أ شار إليه شبير العثماني، أن المحدث يـ سلط نظره على المتون، مبتغيا وراء ذلك ا ستخراج العلل القادحة، والقرائن التي تعزز له علل الإ سناد، فقال: "ولعل هذا الا صطلاح منهم بحـ سب مو ضوعهم، فإن وظيفتهم الأ صلية الحكم على الإ سناد، أو على المتن من جهة الإ سناد، فكأنهم أحالوا الخارج عن وظيفتهم على الفقهاء والأ صوليين الذين وظيفتهم انتقاد المتون، والبحث

[11]- الإدلبي، "منهج نقد المتن عند علماء الحديث". (ط1، الأردن: دار الفتح، 2013م)، 211.

عن معانيها، وترجيح بعض الأحاديث على بعض من حيث الحكم والمعنى، وبما يرجع إلى غير أحوال الرواة، وكيفيات التحمل، فإن لكل فن رجالا يقدمون في فنهم على غيرهم"[12].

فهذا النص من الجواهر التي تعقد عليها خنا صر الأفكار؛ لأنه يحرر محل الإ شكال با ستحضار طبيعة الوظائف الناظمة لا شتغال كل من المحدث والفقيه والأ صولي، إلا أن كلامه ت ضمن أمرا يحتاج توجيها، وهو قوله: "أو على المتن من جهة الإ سناد"؛ أي: إن الحكم على المتن صحة أو ضعفا، لا بد أن يرجع إلى الإسناد؛ لأنه قل أن يحكم المحدث على المتن معزولا عن إسناده إلا في القليل النادر.

وأما قوله: "فكأنهم أحالوا الخارج عن وظيفتهم على الفقهاء والأصوليين الذين وظيفتهم انتقاد المتون"، لا يفهم منه أن المحدث ليس له أن يحكم على المتن، أو إذا صح له الـ سند ألغى النظر في المتون؛ وإلا فإن الحكم على الراوي يـ سبقه الحكم على مروياته؛ إذ إن معرفة درجة حفظه و ضبطه، وكذا درجة موافقته ومخالفته، يتوقف على النظر في مروياته، ولكنه نظر حديثي، وإن شئت فقل نظر نقدي. أما الأ صوليون والفقهاء، لما كان اهتمامهم بالبحث في الجوانب التـ شريعية للـ سنة؛ إما من حيث الاحتجاج، أو الا ستدلال، والا ستنباط، ومعرفة ما يـ صلح منها دليلا للعمل مما ليس كذلك، فقد كان نظرهم في المتون ألصق، وإن شئت فقل: إن المحدث يغلب عليه تصحيح النسبة، والأ صولي يغلب عليه تصويب الفهم.

وإلى هذا المعنى أ شار ابن رجب، عند تعر ضه للحديث عن حجية المر سل، وأوجه الافتراق بين المحدثين والفقهاء في مأ خذ الاحتجاج بقوله: "لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب؛ فإن الحفاظ إما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مر سلا، وهو ليس بـ صحيح، على طريقتهم؛ لانقطاعه وعدم اتـ صال إ سناده إلى النبي ﷺ. وأما الفقهاء؛ فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث"[13]. وبهذا التوجيه يزول ما يمكن أن يفهم على غير حقيقته من كلام المحدث شبير العثماني.

---

[12]- شبير العثماني، "مبادئ علم الحديث وأ صوله". تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (ط5، حلب: مكتب المطبوعات الإ سلامية، ودار البـ شائر الإسلامية، 2018م)، 347.

[13]- ابن رجب، "شرح علل الترمذي". تحقيق: همام سعيد، (ط3، الرياض: مكتبة الرشد، 2001م)، 1:544.

ومن لوازم الوظيفة النقدية، تحديد مراتب المقبول والمردود، إذ إن الأحاديث المقبولة ليست على وزان واحد، وكذلك الـ ضعيفة؛ بل إنها تتفاوت بتفاوت الأو صاف المحتفة بها، والمحدث من آكد وظائفه، وضع سلم تصنيفي لدرجات المقبول، وسلم تصنيفي لدرجات المردود؛ لأن كل هذا يفيده في ترجيح إحدى الروايات عند التعارض، أو يفيده في معرفة الطرق التي تصلح أن تكون جابرا ومعضدا يرتقي من خلالها من الضعف إلى الصحة أو الحسن.

وممن نبه على هذه الخا صية د. نور الدين عتر وجعلها حاكمة في درس مباحث هذا العلم، وتحرير مـ صطلحاته، حيث قال: "ربطت كل نوع من أنواع علوم الحديث بالباب الذي أوردته فيه، وبإطار العلم العام؛ أعني غاية العلم الأولى وهي معرفة المقبول من المردود، وبذلك يظل الدارس على صلة بالمعالم النظرية الأساسية، ويفيد في وضع كل قاعدة موضعها المناسب في مجال تطبيقها"[14].

المبحث الثالث: الوظيفة القيمية الأخلاقية.

لا يماري كل من له قبـ ضة من أثر العلم بأحوال علماء الحد يث، واطلاع على سيرهم وتراجمهم، وقراءة مـ ستمرة في أحوالهم، وما كانوا عليه من جليل الخلال، وحميد الـ صفات؛ أن تهممهم بالعمل بما يروونه من آثار، والتزامهم بما ينـ شرونه من أخبار، كان دأبهم الذي عليه حرصوا، وشغلهم الذي ألزموا أنفسهم امتثاله والتلبس به حالا ومقالا؛ إذ إن كثرة الرواية والتوسع في التحديث من غير أن يتبعه عمل، أمر ليس من منهج سلف المحدثين في صدر ولا ورد؛ بل إن تراجمهم طافحة بالحرص على الإقلال من الرواية، والإكثار من العمل، والحرص على قفو أثرها، ولزوم غرزها.

لا تكاد تـ صرف بـ صرك عن كتاب من كتب علوم الحديث، أو مؤلف من مؤلفاتهم التي عنيت بذكر آداب الـ شيخ والطالب، والمراقي التي يقطعها لا ستكمال مراحل تكوينه فيه، إلا وتخرج بـ شواهد كثيرة، وذ صوص عديدة، يجمعها مق صد واحد، وهو أن طالب الحديث لا يرجى له النفع في العاجل والآجل إلا إذا كان على تمام الـ صلاح والخلق، وكمال الـ سمت والأدب، والغاية في نبل النفس، وحر

[14]- نور الدين عتر، "منهج النقد في علوم الحديث". (ط32، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2011م)، 17.

الخلال الذي يجعله قدوة وإماما. و صنيع المحدثين هذا لا تكاد تظفر به في م صنفات العلوم الأخرى؛ لأنهم جعلوا آداب الشيخ والطالب بابا مستقلا من أبواب علوم الحديث، وفي ذلك إشارة إلى أنها ليست من الف ضلة والنافلة التي ت سقط بالتنبيه عليها في حوا شي الكتب وطررها، أو يحال عليه بالكلمة والكلمتين؛ بل جعلوها من صلب علم الحديث وأسسه.

يقول الخطيب: "الواجب أن يكون طلبة الحد يث أكمل الناس أد با، وأ شد الخلق توا ضعا، وأعظمهم نزاهة وتدينا، وأقلهم طي شا وغ ضبا؛ لدوام قرع أسماعهم بالأخبار الم شتملة على محا سن أخلاق ر سول الله وآدابه، و سيرة الـ سلف الأخيار من أهل بيته وأ صحابه، وطرائق المحدثين، ومآثر الماضين، فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها"[15].

إن الطالب الذي يكد، ويجتهد، ويسهر الليالي في سبيل الكشف عن مغمضات علم الحديث، والكشف عن مخابئه، ويتعرق بغية حفظ متن واستظهاره، وتفهم كتاب واستشراحه، لا يمكن أن يجد بركة ذلك كله، ولا ينال فتح مغاليقه إلا إذا استصحب هذا الجهد جهد آخر يرقيه في مدارج التعبد، وينقله من المنازل الدنيا في العبادة إلى وضع الرجل في سلم مدارج السالكين حقا وصدقا، وأن تكون استزادته من العلم موازية للزيادة في العمل والامتثال؛ إذ هما المقصد الأعظم للشريعة.

يقول الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ [محمد:19].

قال الحسن البصري: "الذي يفوق الناس في العلم جدير أن يفوقهم في العمل"[16].

لقد سطر الـ شاطبي هذه القواعد الجليلة بمداد من الإخلاص، وتعهدها في أكثر مقدمات موافقاته بماء الصدق الذي أثمر كليات في طلب العلم تكتب بعبرات العين الخا شعة، قال: "كل علم

[15]- الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي". تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، 1983م)، 51.
[16]- ابن عبدالبر، "جامع بيان العلم". تحقيق أبو الأشبال الزهيري، (ط11، الرياض: دار ابن الجوزي، 2012م)، 1:568.

شرعي، فطلب الشارع له إنما يكون من حيث هو وسيلة إلى التعبد به لله تعالى، لا من جهة أخرى؛ فإن ظهر فيه اعتبار جهة أخرى؛ فبالتبع والقصد الثاني، لا بالقصد الأول"[17].

لقد كان الـ شاطبي كثير التنبيه على ضرورة ربط العلم بالعمل، شديد الدعوة إلى تحـ صيل الـ سائل التي تثمر تزكية النفس وطهرتها، وتنتج ا ستقامة القلب والجوارح، فما برح باثا لهذه الأ صول الكلية، والقواعد الجامعة في ثنايا مقدمات موافقاته، من ذلك قوله: "كل مـ سألة لا ينبني عليها عمل؛ فالخوض فيها خوض فيما لم يدل على ا ستحـ سانه دليل شرعي، وأعني بالعمل، عمل القلب، وعمل الجوارح من حيث هو مطلوب شرعا"[18].

فهذه أ صول جامعة، وكليات ضابطة وموجهة لـ سير طالب العلم في سلوك دروب التحـ صيل والا ستزادة منه. وقد كان للمحدثين فيها النـ صيب الأكبر؛ لدوام قرع أسماعهم بالأخبار والآثار الـ شتملة على هدي النبي ﷺ، وهدي الـ سلف في التجمل بالعلم، والتخلق به ظاهرا وباطنا، وتعهد النفس بلزوم غرزها، والاستنان بها، حتى إنهم عدوا ذلك كله رأس طلب الحديث وعمدته، ومن خلا من نبل الفطرة، و شرف الـ شمائل، وأغر المكارم، تبرأت منه المروءة، ودب في اللؤم و شب، حتى يعده أقرانه خسيس النفس، صغير الهمة، دنيء الملكة، لا يرحل إليه، ولا يعبه بمروياته وإن كثرت.

قال إمامنا مالك: "إن حقا على من طلب العلم أن يكون له وقار، و سكينة، وخـ شية، وأن يكون متابعا لآثار من مـ ضى قبله"[19]. وقال سفيان الثوري: "إنما يطلب الحديث ليتقي الله به، فلذلك فـ ضل على غيره من العلوم، ولولا ذلك كان كسائر الأشياء"[20].

إن أعظم ما يميز العلوم الـ شرعية عامة، وعلوم الحديث منها خا صة، أنها علوم تفرض على الخائض فيها، والطامع في نوال أ صولها وقواعدها، أن يكون متلبـ سا بالأحوال التي كان عليه أرباب هذا الفن، مقتديا برفيع الـ سمت والأدب الذي حلوا به سيرهم، وجملوا به تراجمهم. فمن المحال أن

[17]- الشاطبي، "الموافقات". (ط1، فاس: منشورات البشير بنعطية، 2017م)، 104:2.
[18]- الشاطبي، "الموافقات"، 69:1.
[19]- ابن عبدالبر، "جامع بيان العلم وفضله"، 442:1.
[20]- نفس المصدر، 535:1.

يـ صل طالب الحديث المنازل العليا فيه، وهو لم يؤد زكاته بعد، ولم تـ سكب عينه دمعة واحدة من خشية الله تعالى، وتمر عليه الأيام والليالي ولم يمتثل هدي حديث واحد، ولم يستن بسنة واحدة من سننه. فكيف يرجى لمن حاله هذا أن ينفع الله به أمته، وأن يشرفه بحوز وسام الرباط على ثغور السنة، والدفاع عن حيا ضها، وتخلي صها من شوائب الو ضع والابتداع، والمنافحة عنها من شبه المغر ضين المناوئين. فهذا لعمري إنه يحاول أمرا بعيدا، ويطمع نوال أمر شديد المطلب، عزيز المنال. وحري بمن كان هذا حاله أن يختار له تخ صصا غير الـ شريعة، فإنه لا يرجى له التعمير طويلا ولو سود بياض قميصه بالمداد.

إن طالب الحديث النبوي وعلومه ينبغي أن يكون دائم المراقبة لأحوال قلبه، شديد تعهد ميزان الخلق، والـ سمت، والأدب، وأن يحرص على ا ستعمال ما يطلبه في يومه وليلته، فإن كثير العمل والأدب، مع قليل العلم والرواية لا يضر.

قال الخطيب: "الواجب على من خ صه الله تعالى بهذه المرتبة، وبلغه إلى هذه المنزلة، أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله و سنته، وطلبها من مظانها، وحملها عن أهلها، والتفقه بها، والنظر في أحكامها، والبحث عن معانيها والتأدب بها، ويـ صدف عما يقل نفعه، وتبعد فائدته، من طلب الـ شواذ والمنكرات، وتتبع الأباطيل والموضوعات"[21].

وقال ابن الصلاح في وصيته لطلبة الحديث: "لا يحملنه الحرص والشره على التساهل في السماع والتحمل والإخلال، بما يـ شترط عليه في ذلك على ما تقدم شرحه. وليـ ستعمل من الأحاديث الواردة بالـ صلاة والتـ سبيح وغيرهما من الأعمال الـ صالحة؛ فذلك زكاة الحديث على ما روينا عن العبد الـ صالح بـ شر بن الحارث الحافي أنه قال: يا أ صحاب الحديث أدوا زكاة هذا الحديث، اعملوا من كل مئتي حديث بخمسة أحاديث"[22].

[21]– الخطيب، "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية"، 1:87.

[22]– ابن الصلاح، "علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر، (ط22، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2017م)، 247.

إن طول زمن التعليم الذي تميز به المنهج التربوي عند علمائنا، مكن المحدثين من رصد كل تصرفات الطالب، والسعي في تقويمها الدائم، مما كان لهذا بالتبع أثر كبير في إنضاج المتخرج علما وخلقا، وفي ذلك يقول ابن العطار يصف شيخه النووي: "كان رفيقا بي شفيقا علي، لا يمكن أحدا من خدمته غيري، على جهد مني في طلب ذلك منه، مع مراقبته لي رضي الله عنه في حركاتي وسكناتي، ولطفه بي في جميع ذلك، وتواضعه معي في جميع الحالات، وتأديبه لي في كل شيء حتى الخطوات، وأعجز عن حصر ذلك"[23].

لذلك لم يتردد علماء الحديث في تصحيح كل تصرف يخالف مقام الأدب، ويجانب هيبة رواية الحديث في المجالس، فكانوا يبادرون إلى زجر ومعاقبة كل ذي فعل يخالف تمام السمت، وكمال الأدب والخلق.

وروى الخطيب أن "عبد الرحمن بن عمر قال: ضحك رجل في مجلس عبد الرحمن بن مهدي، فقال: من ضحك؟ فأشاروا إلى رجل، فقال: تطلب العلم وأنت تضحك!! لا حدثتكم شهرا"[24].

فما من شك أنَّ الجانب الأخلاقي كان أساسا مهما، ومعيارا أصيلا عند طلبة الحديث في انتقاء من يتحملون عنهم، ويصاحبونهم ويلزمونهم، وفي المقابل كان جانب الأخلاق والسلوك من أهم مجالات التقويم عند المحدثين.

المبحث الرابع: الوظيفة البيانية.

لقد توجهت عناية كبار النقاد وأئمة الرواية منذ بواكير جمع الروايات ونقدها إلى الاعتناء بفقه متون الأحاديث، ومعرفة ما حوته من المعاني، وقد ضربوا في ذلك بسهم وافر، حتى صار لأهل الحديث مدرسة تسمى بمدرسة أهل الحديث، مقابل مدرسة أهل الرأي، وهذا يدلك أن التفقه في متون الأحاديث نوع من أنواع علوم الحديث؛ خاصة وأن المحدثين تداولوا بعض الأنواع التي يشترك معهم فيها أهل الفقه؛ كمعرفة الغريب، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث...إلخ.

---

[23]– ابن العطار، "تحفة الطالبين في ترجمة النووي". تحقيق مشهور آل سلمان، (ط1، عمان: الدار الأثرية، 2007م)، 52.

[24]– الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي"، 128.

قال ابن الصلاح: "معرفة مختلف الحديث إنما يكمل للقيام به، الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة"[25].

إن الناظر في كتب المتقدمين من أئمة النقد، وأرباب الصناعة الحديثية، لا يشك أن هؤلاء الأعلام كانوا على دراية عميقة بفقه متون الأحاديث، ومعرفة راسخة بما حوته من المعاني الدقيقة، وخاصة منهم أصحاب الكتب الستة؛ فلا يشك أحد أن طبيعة ترتيبهم للأبواب، ومسالك إيرادهم للتراجم – كما هو صنيع البخاري–، وما يبثونه من استنباطات أو نقول فقهية بعد رواية الأحاديث –كما هو صنيع الترمذي في "الجامع الكبير"– دليل ساطع، وبرهان قاطع أن المحدثين كان لهم اعتناء بفقه الحديث، وقد عرف هذا عند المتأخرين أيضا؛ خاصة الذين جمعوا بين الصناعة الحديثية والصناعة الفقهية؛ كابن عبد البر، والنووي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم. وقد عرف عن بعض الأئمة شدة الاحتياط في الرواية عمن كان جاهلا بما يحدث به، واشتهر هذا عن إمامنا مالك، ونقل عنه أنه كان يأبى أن يحدث عن قوم هم من أهل الصلاح والتقوى والرواية، ولكن ليس لهم دراية بما يحدثون به[26].

قال د. ابن الـ ضاوية: "كان مالك لا ير ضى للراوي أن يحدث بما لم يحط بعلمه، ولا يقبل أن يروي النامي ما يعسر فهمه من مخارج قد يؤدي الجهل بمضمونها إلى رواية المنسوخ الموهم لإحكامه، أو أداء المتناقض الذي لم يجر قول أهل العلم بإعماله، أو المتـ شابه الذي لا ينبغي إعلان إسماعه، أو الغريب الذي لا تفقه دلالته، ولا يدرك مقصده وحكمته"[27].

---

[25]– ابن الصلاح، "علوم الحديث"، 284.

[26]– قال العقيلي: "قال مطرف بن عبد الله: قالي لي مالك بن أنس: عطاف يحدث؟ قلت: نعم. فأعظم ذلك إعظاما شديدا ثم قال: قد أدركنا نا سا ثقات يحدثون، ما يؤخذ عنهم. قلت: كيف وهم ثقات؟ قال: مخافة الزلل". العُقيلي، "الـ ضعفاء الكبير". تحقيق مازن السرساوي، (ط1، القاهرة: دار مجد الإسلام، منية سمنود: مكتبة دار ابن عباس، 2008م)، 5:124.

[27]– ابن الـ ضاوية، "معالم المنهج النقدي التي اعتمدها الإمام مالك لتمييز ما يتعبد به من أنواع الأخبار". (ط1، طنجة: دار الحديث الكتانية، 2017م)، 34.

إن الفقه عند المحدثين تميز بخاصية لا يشاركهم فيها الفقهاء، وهي أنه فقه أوسع وأشمل، لا يختص بالفروع المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية فقط؛ بل هو متعد إلى مختلف الأبواب؛ كالأحكام، والعقائد، والرقاق، والتفسير، والمناقب، والدليل على ذلك أن شراح الحديث، لم يختص شرحهم بأحاديث الأحكام فقط، بل شرحوا مختلف الأبواب. كما أنهم يجعلون النص الحديثي منطلق النظر والاستنباط؛ فالاحتجاج به لا يكون تابعا وفرعا، بل هو الأصل والمنطلق.

فالخلاصة التي قصدنا بيانها؛ أن الفقه عند المحدثين يدخل ضمن دوائر اشتغالهم؛ لأنه نوع من أنواع علوم الحديث. صحيح، أن اشتغال المحدث بالتوثيق والنقد آكد، وهو من صلب وظائفه الأصلية؛ إلا هذا لا يعني استغناءهم عن فقه الحديث.

قال الحاكم: "أما فقهاء الإسلام أصحاب القياس، والرأي، والاستنباط، والجدل، والنظر؛ فمعرفون في كل عصر، وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث؛ إذ هو نوع من هذا العلم"[28].

وليس الحاكم وحده من جعل فقه الحديث من أنواع علوم الحديث؛ بل إن هذا الأمر مما أكد عليه القاضي عياض بعده، حيث قال بعد عد الأنواع المندرجة تحت علوم الحديث: "ثم التفقه فيه، واستخراج الحكم والأحكام من نصوصه ومعانيه، وجلاء مشكل ألفاظه على أحسن تأويلها، ووفق مختلفها على الوجوه المفصلة وتنزيلها"[29].

لذلك فإن الطالب لابد أن يكون له نصيب من النظر في المتون، من خلال الدربة على استخراج معانيها، واستنباط أحكامها؛ لأنه يقبح به أن يصير ذا قدرة على تمييز الأحاديث، والحكم عليها بالقبول والرد، ويضرب في ذلك بسهم وافر؛ لكن إذا سئل عن مسألة من المسائل التي تضمنتها هذه

[28]- الحاكم، "معرفة علوم الحديث". تحقيق أحمد السلوم، (ط2، الرياض: مكتبة المعارف، 2010م)، 257.

[29]- القاضي عياض، "الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع". تحقيق محمد البيضاني، (ط1، المدينة المنورة: الناشر المتميز، 1438هـ)، 81.

المتون، حار وأبلس، وأصيب بالعي والحصر، وهذا ليس دأب المحققين من الطلبة، وليس المنهج السليم الذي كان عليه الأئمة الأعلام من أهل الحديث.

ومن أغلى الـ شواهد التي بينت المرقاة التي تأخذ بيد الحديثي نحو تكوين الملكة، واللحوق بركب أرباب الـ صناعة، قول النووي: "إن المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتون، وتحقيق علم الإ سناد المعلل. والعلة: عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث مع أن ظاهره السلامة منها، وتكون العلة تارة في المتن، وتارة في الإ سناد، وليس المراد من هذا العلم مجرد الـ سماع، ولا الإسماع، ولا الكتابة؛ بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفي معاني المتون والأ سانيد، والفكر في ذلك، ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييد ما حصل من نفائسه وغيرها؛ فيحفظها الطالب بقلبه، ويقيدها بالكتابة، ثم يديم مطالعة ما كتبه، ويتحرى التحقيق فيما يكتبه، ويتثبت فيه؛ فإنه فيما بعد ذلك يصير معتمدا عليه"[30].

فهذا النص واضح الدلالة فيما سيق لأجله، وهو من الشواهد الأثيرة التي تبين الطرق الصحيحة التي ينبغي أن يـ سلك دروبها مبتغي تكوين الملكة الحديثية. فمن الأمور المهمة التي أكد عليها النووي في كل الـ سالك التي يـ صير بها مريد الـ سوخ في علم الحديث، التركيز على التحقيق؛ فالتحقيق ينقل الطالب إلى درك خفي الـ سائل الـ ستكنة المحجوبة، التي لا تظهر بالقراءة العابرة، ولا بالنظر الوامض؛ بل إن استنطاقها يحتاج نفوذا ذهنيا، أكثر منه لمحا بصريا.

إن ارتياض الطالب على تحقيق محـ صوله العلمي، يربيه على التدقيق فيما يتحمله، وتحريره ما يقيده، والبصيرة فيما يـ سمعه، والحذق فيما يكتبه. وهذه مهارات لا يتأتى له تملكها إلا بالتحقيق؛ لأن الـ ستغني عنه بالـ سماع والكتابة فقط، يتحمل الكثير من القـ ضايا مـ سلمة، علما أنه لو تتبعها بالتحرير والتفتيش، ووـ صل إلى إحـ قاق الحق فيها، وطرح المرجوح والـ ضعيف منها؛ لتبين له بالتحقيق أنه لا عبرة به في ميزان العلم، أو أنها من الأقوال المعتبرة. لذلك كان الارتياض في الكتب التي تربي على التحقيق مرقاة لقدح زناد الملكة، فكلما أدمن الطالب ريا ضة الفكر والنظر؛ طرق باب

[30]- النووي، "المنهاج شرح صحيح مـ سلم بن الحجاج". تحقيق موفق مرعي، (ط1، دمـ شق: دار المناهل، دار الفيحاء، 2010م)، 1: 103-104.

التحقيق، وكشف حجب العلم، وجلى مغمضات الإشكالات؛ لأن "جوهر العلم لا ينال بغير التحقيق فيه، والتحقيق في العلم لا يكون إلا باستعمال الفكر، وإمعان النظر، واستثمار العقل بتحديق بصيرته إلى الغوامض بطول التأمل"[31].

إن المتأمل في كتب السير والتراجم يجد أن تحقيق العلم، وتحرير أقوال أصحابه، وإرجاعها إلى أصولها، وبيان أوجه دلالاتها، من أكثر المصطلحات ارتباطا بالملكة الحديثية، ولم يكن أهل الحديث يطلقون صفة التحقيق إلا على ذي ملكة راسخة يقوى من خلالها على التغلغل في ثنايا العلم، والغوص في أغواره للكشف عن أسراره، والبوح بمكنونه.

قال الرامهرزي بعد أن ذكر مناقب أئمة النقد، وما بذلوه من جهود في سبيل حفظ السنة، والدفاع عن حياضها، والتنقل في الأمصار من أجل التأكد من أحوال ناقليها، والسعي الحثيث في تخليصها من شوائب البدع والوضع: "فإنك إن أردت التوصل إلى معرفة هذا القرن، لم يذكرهم لك إلا راو للحديث، متحقق به، أو داخل في حيز أهله، ومن سوى ذلك فربك بهم أعلم"[32].

وقد ذكر النووي المسالك التي يصير بها الطالب مقتدرا على التحقيق، وهي:

أولا: مطالعة كتب أهل التحقيق؛ لأن "الكتب ليست مجرد خزانة تستخلص منها النتائج فحسب؛ بل هي معامل تدريب وتمرين للطالب"[33]. والمراد بذلك انتقاء الكتب التي تروض العقل على انتزاع المسائل الدقيقة، وتنبهه على القضايا العلمية الدقيقة، وتوقفه على مسالك مصنفيها في بناء القواعد، وتربيه على درك مآخذهم في الاحتجاج والاستدلال، وتأخذ بيده إلى التفطن لمعاقد الاستنباط، وتمهره في دفع الشبه والاعتراضات الواردة عليه، وتكسبه ملكة تدريسه وتأليفه، فتلك هي أمارات الكتب التي تربي على التحقيق؛ لذلك كان هذا الصنف من المؤلفات محط اهتمام العلماء وطلبتهم. ولا ريب أن كتب العلل والتخريج من أعظم المصنفات التي تربي على تحقيق العلم.

---

[31]- الشتري، "ارتياض العلوم". (ط2، مركز البيان للبحوث والدراسات، 1437هـ)، 143.

[32]- الرامهرمزي، "المحدث الفاصل". تحقيق محمد محب الدين، (ط1، القاهرة: دار الذخائر)، 132.

[33]- الشتري، "ارتياض العلوم"، 119.

ثانيا: صحبة العلماء المتحققين بالصناعة الحديثية. ذلك أن الطالب قد تقصر ملكته في بداية التحصيل عن المطالعة الذاتية في كتب المتقدمين، ويجد عنتا في قراءتها استقلالا، فإذا لم يجد معلما مكينا في العلم، وشيخا راسخا متمهرا فيه، لربما أدى به ذلك إلى صدوفه عنه. إلا أنه لا ينتفع بصحبة الشيخ إلا إذا توفرت فيه -أي: الشيخ- شروط يضمن الطالب لنفسه إن صحبه سنوات أن يصير من المتحققين بعلم الحديث. أما مجرد الصحبة لأي شيخ كيفما اتفق؛ فذلك مسلك لا يعمر صاحبه طويلا في العلم، بله أن يلحق بركب ذوي الحذق والملكة في العلم.

ثالثا: التدرب على التأليف والبحث الذاتي؛ فهذا مسلك من أعظم المسالك التي تربي على التحقيق، وتعين على اكتساب الملكة الحديثية.

المبحث الخامس: غاية الكشف عن وظائف علم الحديث.

إن من أعظم المحصلات التي يجنيها المستخلص للطبيعة المعرفية لعلوم الحديث، استنطاق وظائف نشأته، ومقاصد تأليفه، والكشف عن بنيته وأنساقه الداخلية التي تفضي به إلى دقة تحديد المخرجات والتنبؤ بها، وتحديد مواصفات الطالب في الحديث وعلومه؛ إذ إن تجلية وظائف العلم في مستواها العالم، ومستواها التعليمي، يتيح تسطير الأهداف للعلم، ويضبط التنزيل التدريسي لوحداته، فلا يختار من الأهداف والمحتويات والطرق والوسائل إلا ما يؤدي إلى تحقيق مقاصد العلم وأهدافه، ولو لم يكن لوظائف العلم وانتزاعها من العوائد التربوية على مخرجات تدريس علم الحديث، وأثرها في توجيه المدرس لاختيار عناصر المنهاج الملائمة لطبيعته، لكانت كافية أن تبذل الجهود في إظهارها وتجليتها؛ إذ إن من أكثر غوائل الاضطراب، وأعظم الغواشي الحائلة دون تمام التصور لعلوم الحديث، وصحة سلوك منهج منضبط في تدريسه، عدم تحديد وظائف العلم أولا، وعدم تحديد الأهداف ثانيا؛ فينتج عن ذلك كله خبط في اختيار المحتوى المناسب، وعشوائية مقيتة في انتقاء الطرق والوسائل الملائمة لتدريسه، والتقويم يصدق ذلك أو يكذبه؛ لأنه مرآة عاكسة لطبيعة الطرق والوسائل التي دُرِّس بها العلم.

فمن لم يكلف نفسه عناء تحديد الوظائف التي تعينه على التدقيق في تحديد الأهداف التربوية دخل عليه الوهم والإيهام؛ إذ يتعذر عليه تربويا أن يدقق في وضع الأهداف، وينتقي منها ما يلائم الخصائص النفسية والعقلية للفئة المستهدفة، ولما يحط بعد خبرا بوظائف نشأته، ومقاصد تأليفه؛

لأن الخلط بينهما يؤدي إلى محاذير علمية خطيرة، أقل ما فيها أن يحمل المبتدئ ما لا يحتمله ذهنه، وما تعجز قدراته عن استيعابه.

لا أبالغ إن قلت: إن من بين أكبر العوائق التي تحبط همم الطلبة في سلوك دروب تحصيل الملكة الحديثية، ومن بين أهم الأ سباب التي تقلل أهمية ا شتغالهم بما يرقيهم في سلمها، ويثبطهم عن تحمل م شاقها ولأوائها، والت صبر على إحكام معاقل أ صولها، جهلهم بالمقا صد العليا والوظائف الرئي سة التي ن شأ علم الحديث لتحقيقها، وغفلتهم عن الأ صول المعرفية والمنهجية التي تثمرها القراءة الم ستمرة فيه، وطول الملازمة والارتياض في م صنفات أر بابه، وإدمان النظر في سيرهم وتراجمهم.

إن الطالب كلما كان جاهلا بأهمية ما يطلب، غافلا عن مقا صده ووظائفه؛ وجد نفرة منه، وإحباطا داخليا يحول بينه وبين الإقبال عليه، ولا يجد من التحفيز الداخلي ما يدفعه إلى الا ستزادة منه؛ لأ نه يجهل و ظائفه وعوائده؛ لذ لك فالتدريس الناجح، هو ا لذي يراعي هذا الأمر في النقل التدري سي وت سطير الأهداف التي يراد تحقيقها في نهاية مخرج كل ف صل على حدة؛ إذ بهذا المنهج التربوي المحكم يخرج ا لمدرس من الع شوائية إلى الإح كام والإت قان، فيجني من ذ لك ك له ثمرة الوظيفية في التدبير التدريسي.

إن كل فعل تدري سي لا ي ست صحب مقا صد العلم ووظائفه، يؤدي إلى الإغراق بالطالب في تف صيلات وتدقيقات إذا و ضعت في ميزان وظائف العلم، ألفيتها ضربا من ت ضييع الجهد والوقت، الذي لا يثمر تح صيل الملكة لذلك كانت الوظائف والمقا صد هي البو صلة الموجهة إلى ح سن اختيار طرق التدريس والتقويم والأهداف والمحتوى التي تراعي خصائص العلم أولا، ثم تراعي طبيعة الفئة المستهدفة وخصائصها النفسية والعقلية.

نخلص إلى أن التدريس الناجح؛ ليس هو ا لذي يلقي بالطا لب في شعاب المعارف الجزئية، والتفصيلات المملة دون أن يجد لذلك أثرا منهجيا في مساره التأ صيلي، بل إنه التدريس الناجح الذي يستح ضر هذه الأثافي الثلاثة في التنزيل التدريسي للوحدة: الأ صول المعرفية والمنهجية للعلم، ثم

الخصائص النفسية والعقلية للطالب، ووظائف العلم، ومقاصد تأليفه، وأهدافه هي الخيط الرابط بينهما من جهة، والمعيار الموجه في استصحاب ما يؤدي إلى تحقيق الملكة في هذا العلم من جهة أخرى.

لقد كان علماء الحديث على وعي تام بهذه المنطلقات في التأليف والتدريس؛ إذ لم يجنحوا إلى الإغراق بالطالب في لجج الخلافات التي تبدد قواهم، وتضعف عزائمهم على المرابطة على تحصيله، واستكمال مراحل طلبه، فاقتصروا على ما يحقق مقاصد العلم، وما يؤدي وظيفة الفهم والإفهام. كما أن استحضارهم لهذه الحقيقة التربوية جعلهم غير مكترثين بالحدود المنطقية، ومحاولة إخضاعها لتضييقات المناطقة في الصياغة والتركيب؛ إذ كان هدفهم تمييز مفهوم المصطلح عن غيره، سواء كان ذلك بالتقسيم أو المثال أو التعريف أو الحكم، أو بأية صورة تسهم في درك تمام الاستيعاب، وكمال الفهم للمصطلح وميزه عن غيره.

وأرى سوق ما يشهد لصحة هذا المعنى، وهو كثير في كتب المصطلح، فلا بأس بإيراد ما يرفع مغمضه، ويزيل لبسه. فقد قال ابن الصلاح: "الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث، والاحتجاج لذلك من حيث اللغة عناء وتكلف. وخير ما يقال فيه إنه اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ثم خصص النوع الأول بقول: حدثنا لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة"[34].

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر الخلاف في جواز الرواية بالإجازة، وكذا الخلاف في تعيين الراوي كل مروياته للمجاز له، واختار أنه ليس شرطا أن يعين كل مروياته تصريحا ونطقا، ثم أردف ذلك بقوله: "وإنما الغرض حصول الإفهام والفهم"[35].

ولا بأس أن نتبع كلام ابن الصلاح بشاهد من كلام ابن رشد، بجامع السياق التربوي الناظم لفصول هذا المجموع ومباحثه؛ فقد قال بعد أن ساق جملا من وظائف وأغراض علم أصول الفقه: "ومما تقدم يتبين غرض هذا الكتاب، ونسبته إلى سائر العلوم، ومرتبته، وما يدل عليه اسمه وأقسامه.

---

[34]- ابن الصلاح، "علوم الحديث"، 140.

[35]- نفس المصدر، 153.

وهي الجمل النافع تقديمها للمتعلم عند شروعه في الصناعة"36. وهذا ملمح تربوي في غاية النفاسة، حري أن يـ ستـ صحب جنـ سه لينزل على آحاد العلوم؛ إذ إنه سيق في معرض التأكيد بقوله "وهي الجمل النافع"؛ فبها تنـ ضبط مباحث العلم وتتـ صور في ذهن المتعلم، ومن خلالها يحيط "بالغاية المقـ صودة من تحـ صيله؛ حتى لا يكون سعيه عبثا، وما عنه البحث فيه من الأحوال التي هي مـ سائله لتـ صور طلبها"[37]، ثم لأنها المعيار الموجه في اختيار كل ما يأتيه ويذره في ثنايا مـ صنفه، فما كان محققا للوظائف الأ صلية اعتبره، وما كان خارجا عنها طرحه، والتو سع في ذكره ضرب من "حب التكثير بما ليس يفيد شيئا"[38].

إن وظائف العلم ومقا صده لي ست فائدتها قا صرة على الجوانب التربوية؛ بل إنها تتعدى ذلك لتؤثر في مناهج التفكير ودرجة إعمالها في بناء مباحث العلم ومسائله؛ إذ إن توظيفها خاضع بالأصالة إلى طبيعة العلم نفسه أولا، ثم إلى مدى إ سهامه في تحقيق وظائفه الأ صلية، فلا يوظف منها إلا ما كان معينا له على تحقيق وظائفه، وما كان نائيا عنها لم يتـ شاغل به، وإن عمد إليه فمن باب الاستئناس والمتابع ليس إلا، ولا يتوسع فيها إلا بالقدر الذي يجلي حقائقها.

إن هذه الخلفية الحاكمة تؤثر في طبيعة ترتيب المباحث داخل العلم، أو ما يـ صطلح عليه بمناهج التأليف، ووجه التلازم بينهما يظهر في طريقة ترتيب وتـ صنيف المباحث داخل العلم، فيقدم في ترتيبها ما كان مرتبطا بالوظائف الأ صلية للعلم، وما كان محققا لمقـ صود البحث فيها، ويؤخر ما كان خادما لها، ومعينا على استتمام التصور لها، فالوظائف إذن؛ "تؤثر في طريقة تصنيف مسائله في الأبواب المختلفة، وتنويعها في مباحث متنا سبة؛ بحيث تكون متكاملة فيما بينها في تأدية مقـ صود العلم"[39].

---

[36]– ابن رشد، "الضروري في أصول الفقه". تحقيق جمال الدين العلوي، (ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2012م)، 73.

[37]– الآمدي، "الإحكام في أصول الأحكام". (ط1، بيروت: دار ابن حزم، 2008م)، 8.

[38]– ابن رشد، "الضروري في أصول الفقه"، 52.

[39]– حرب، "مقاصد أصول الفقه". (ط1، عمان: دار النور المبين، 2015م)، 7.

وهذا المعنى قد وجد عند ابن دقيق، حيث قال: "إن الواجب لمن شرع في أمر أن ينظر في المقصود منه، ويجعل فضل العناية به. فإن كان مقصوده البيان والبسط اعتنى بذلك، وأوضح ومال إلى الإسهاب بحيث لا يخرجه إلى الهذر، وإن كان مقصوده الاختصار، لمح هذا المعنى واعتنى به، وترك ما يمكنه تركه، واستغنى بما يذكره عن غيره إذا كان الذي يذكره يغني عنه، إلى ما يناسب هذا"[40].

وهذا النص أضاف فائدة مهمة لها متجلياتها على مستوى التدريس؛ إذ إن المباحث المرتبطة بصلب العلم، والمحققة لوظائفه الرئيسة، تحتاج بسطا في الشرح، وتوسعا وظيفيا في الإيضاح. أما ما كان من الوظائف التابعة؛ فإنه يذكرها على وجه الاستئناس والرياضة؛ ومن عمد إلى الاختصار في التصنيف، كان مقصوده أصالة جمع شتات مسائل العلم حتى يسهل حفظه، ويتيسر على المبتدئ ضبطه، ولا يليق فيها البسط.

كما أن المجلي لوظائف علم الحديث، والكاشف عن بنيته الداخلية والخارجية، يستطيع وضع محددات معيارية، يُقوم من خلالها مسار النظر في العلم، ويصحح مآخذ الاستنباط منه، وينصب صوى ضابطة لصحة سيره في طريق طلب الحديث وعلومه، فتكتسب خصائص العلم ووظائفه بذلك صفة الحاكمية، فتصير مرجعا تميز به الوظائف الأصيلة في العلم، والوظائف العواري التي ليست من صلبه، ولا من ملحه، بل هي وظائف دخيلة عليه، هجرت من حقولها الأصلية، واستنبتت فيه بإلف التراكم التاريخي، وتعظيم المتأخر للمتقدم، فيصير اقتلاعها شديدا على النفوس.

وهذا التمييز بين الوظائف الأصيلة، والوظائف الدخيلة من أهم أصول الملكة الحديثية ولوازمها؛ لأن الجهل بهذه المحددات، يفسد منهج التعلم، ويحيد بالطالب عن جمع الهمم في استجلاء ما ينبني عليه عمل في علمه، وما له صلة بتصرفه فيه، وأما ما كان عقيم الأثر، عديم الجدوى لفظه، وإن طلبه فليكن على وجه الاستئناس والرياضة.

[40]– ابن دقيق، "شرح الإلمام بأحاديث الأحكام". تحقيق محمد خلوف، (ط3، دمشق: دار النوادر2012م)، 20:1.

قال الطوفي: "لا شك أن كل علم من العلوم، ففي مسائله ما يجري مجرى الضرورات التي لا بد منها، وفيها ما يجري مجرى الرياضات التي يرتاض العلماء بالنظر فيها، فتكون فائدتها الرياضة النظرية لا دفع الحاجة الضرورية"[41].

ومن تأمل مناهج المحدثين في تصنيف النكت، وجد من بين مقاصدها، تصحيح وتعقب، وتوجيه، واستدراك الانزياحات الدلالية للمصطلحات الحديثية عند أوائل المصنفين، ومقومة مسار التأليف في هذا العلم، ومذكرة بوظائف علوم الحديث وخصائصه الأصيلة، ومنتقدة لكل قيد ورد في التعاريف يكون حائدا عن طبيعة العلم، مناقضا لوظائفه، لذلك نستطيع القول: إن كتب النكت كتب تقويمية، مصححة لمسار التأليف المصطلحي الحديثي، ومرجعة إياه إلى وظائفه الأصيلة التي نشأ لخدمتها وتحقيقها.

يقول ابن حجر بعد أن ساق تعريف المتواتر، وذكر أوجه الخلف في العدد الذي يفيد به العلم الضروري: "وإنما أبهمت شروط المتواتر في الأصل؛ لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد؛ إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه؛ ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال، وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث"[42].

فهذا نص عزيز؛ لأنه وضع مبحث المتواتر في ميزان وظائف المحدثين، فألفاه متعارضا مع الوظيفة النقدية لعلم الحديث، فعده دخيلا على مباحث الإسناد، عديم الفائدة علما وعملا. وهذا ينبيك عن استحضار المحدثين لهذا الضابط التقويمي، المصحح للميل الحائد للمصنفات الحديثة عن رسم أئمة النقد، والتي استفاضت في ذكر المتواتر وشروطه، وعدده وحكمه، بما يرجع بالبطلان على قواعد المحدثين؛ لأن تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد، وجعل المتواتر قسيما له، ليس مبحثا أصيلا عند المحدثين، بل انتزع من علم الكلام، وتأثرت به بعض كتب المصطلح، بالإلف التاريخي، وتأثر العلوم بعضها ببعض، خاصة ذلك الامتداد الذي عرفته المدونات الأصولية، واقتحامها للمباحث

[41]- الطوفي، "شرح مختصر الروضة"، 1:473.

[42]- ابن حجر، "نزهة النظر". تحقيق محمد مرابي، (ط3، دمشق: دار ابن كثير، 2017م)، 80-81.

الحديثية، ومحاولة نزعها بيد الغ صب والقوة، فكان من بين آثارها هذا التأثر الذي عرفته كتب المصطلح.

وحديثي هنا عن المتواتر الذي لا يجري على الـ صنعة الحديثية؛ أي المتواتر بالمعنى الذي قرره الأصوليون؛ لأن المحدثين ألفوا في المتواتر، وتحدثوا عنه، وكل ذلك بنفس حديثي.

واستحضار الوظائف الأ صلية لعلم الحديث، هو الذي حذا بهم إلى زيادة قيد انتفاء الشذوذ في حد الـ صحيح، رف ضا منهم تـ ضييقات الفقهاء في تقرير قواعدهم؛ إذ إن الفقهاء والأ صوليين يقبلون زيادة الثقة مطلقا، على خلاف المحدثين، الذين اشترطوا عدم منافاتها لمن هو أوثق.

يقول ابن حجر: "واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الـصحيح أن لا يكون شاذا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه"[43].

الخاتمة:

إن الكثير من القـ ضايا التي بـ سطت وقررت في هذا البحث، حررت بالا ستناد إلى وظائف العلم، فكانت المعيار الذي يحتكم إليه في صحة اختيار الخـ صائص والأ صول التي تجري عليها صنعة المحدثين دون غيرهم، وأن هذا الخلط الوظيفي مظنة للتف سيرات الخاطئة، والتعميمات البعيدة عن المنهج العلمي المنضبط.

إن ا ستنطاق وظائف علم الحديث، يعد أمرا في غاية الأهمية؛ لأنه يـ ستعان بها على تحديث الأهداف التربوية الخاصة بمسالك تكوين الملكة الحديثية في الجامعة، وهذه الأهداف ينبغي أن تكون خادمة لمقا صد العلم، ومعينة على بلوغها؛ لأن القـ صد في نهاية مخرجات الدرس الحديثي، و صول الطالب إلى مقا صد العلم ووظائفه. وتجزيئ الأهداف وتنويعها القـ صد منه أن تكون مرقاة له على درك هذه المقاصد. و"بالوقوف على مقاصد العلم ومبانيه نعرف حدود الأصالة، وضوابط التجديد في

[43]- ابن حجر، "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، 141-142.

العلم مما يحتمله وبيان ما لا يحتمله، ومن خلا لها يمكن تقييم تجارب الآخرين وفق ضوابط معيارية لا تفرق بين متقدم ومتأخر"[44].

وتأسيسا على كل ما سبق إيراده فإن الباحث يوصي بالآتي:

أ- تشجيع الطلبة على البحث في وظائف علم الحديث؛ وتعميق النظر في مسالك اكتسابه، والمهارات الخاصة به، وطرق تدريسه وتقويمه، وأن ينتظم ذلك في صورة منهاج لتدريس علوم الحديث، إما أن يختص بعلم المصطلح، أو الجرح والتعديل، أو العلل، أو مناهج المحدثين في التصنيف...إلخ.

ب- تعميق النظر في مكونات الأصول المعرفية، والمنهجية، والتربوية لعلم الحديث في علاقتها بمقاصده العالمة؛ إذ إن كل مكون يعد بحثا مستقلا؛ كتعميق النظر في مناهج التفكير عند المحدثين، والبحث في خصائص المصطلح الحديثي.

..... ❖❖❖❖❖ .....

❖ فهرس المصادر والمراجع:

[44]- حرب، "مقاصد أصول الفقه ومبانيه"، 33.

1. ابن الأثير، المبارك بن محمد، "جامع الأ صول في أحاديث الر سول ﷺ". تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، وآخرون، (ط3، دمـ شق: دار ابن كثير، 2016م).
2. إدريس ابن الـ ضاوية، "معالم المنهج النقدي التي اعتمدها الإمام مالك لتمييز ما يتعبد به من أنواع الأخبار". (ط1، طنجة: دار الحديثي الكتانية، 2017م).
3. الإدلبي، صلاح الدين بن أحمد، "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي". (ط1، الأردن: دار الفتح، 2013م).
4. الآمدي، علي بن محمد، "الإحكام في أصول الأحكام". (ط1، بيروت: دار ابن حزم، 2008م).
5. البقاعي، إبراهيم بن عمر، "النكت الوفية بما في شرح الألفية". تحقيق ماهر الفحل، (ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 2007م).
6. الجزائري، طاهر بن صالح، "توجيه النظر إلى أ صول الأثر". تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (ط1، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1416ه).
7. الحاكم، محمد بن عبد الله، "معرفة علوم الحديث وكمية أجنا سه". تحقيق أحمد الـ سلوم، (ط2، الرياض: مكتبة المعارف، 2010م).
8. ابن حجر، أحمد بن علي، "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر". تحقيق محمد مرابي، (ط3، دمشق: دار ابن كثير، 2017م).
9. حرب، أحمد حلمي حسن، "مقاصد أصول الفقه ومبانيه". (ط1، عمان: دار النور المبين، 2015م).
10. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، 1983م)
11. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "الكفاية في معرفة أ صول علم الرواية". تحقيق ماهر الفحل، (ط2، الرياض: دار ابن الجوزي، 1435هـ).
12. ابن دقيق العيد، محمد بن علي، "شرح الإلمام بأحاديث الأحكام". تحقيق محمد خلوف، (ط3، دمشق: دار النوادر2012م).
13. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، "المحدث الفا صل بين الراوي والواعي". تحقيق محمد محب الدين، (ط1، القاهرة: دار الذخائر).
14. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، "شرح علل الترمذي". تحقيق: همام سعيد، (ط3، الرياض: مكتبة الرشد، 2001م).
15. ابن ر شد، محمد بن أحمد، "الـ ضروري في أ صول الفقه". تحقيق جمال الدين العلوي، (ط2، بيروت: دار الغرب الإ سلامي، 2012م).
16. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، "نصب الراية لأحاديث الهداية". تحقيق محمد عوامة، (ط1، بيروت: مؤسسة الريان، 1997م).
17. السمعَاني، منصور بن محمد، "قواطع الأدلة في الأصول". تحقيق محمد حسن، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418ه).
18. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "الموافقات". (ط1، فاس: منشورات البشير بن عطية، 2017م).
19. شبير أحمد العثماني، "مبادئ علم الحديث وأ صوله". تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، (ط5، حلب: مكتب المطبوعات الإ سلامية، ودار البشائر الإسلامية، 2018م).
20. الشتري، سعد بن ناصر، "ارتياض العلوم". (ط2، مركز البيان للبحوث والدراسات، 1437هـ).
21. صادقي، مصطفى، "منهاج تدريس الفقه". (ط1، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012م).

22. ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر، (ط22، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2017م).
23. الطوفي، سليمان بن عبد القوي، "شرح مختصر الروضة". تحقيق عبد الله بن عبد المحسن، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987م).
24. ابن عبدالبر، يوسف بن عبد الله، "جامع بيان العلم وفضله". تحقيق أبو الأشبال الزهيري، (ط11، الرياض: دار ابن الجوزي، 2012م).
25. عتر، نور الدين بن محمد، "منهج النقد في علوم الحديث". (ط32، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2011م).
26. العطار، أبو الحسن بن إبراهيم بن داود، "تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي". تحقيق مشهور آل سلمان، (ط1، عمان: الدار الأثرية، 2007م).
27. العقيلي، محمد بن عمرو، "الضعفاء الكبير". تحقيق مازن السرساوي، (ط1، القاهرة: دار مجد الإسلام، منية سمنود: مكتبة دار ابن عباس، 2008م).
28. عياض، أبو الفضل بن موسى بن عياض، "الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع". تحقيق محمد البيضاني، (ط1، المدينة المنورة: الناشر المتميز، 1438هـ).
29. ابن قطان، أبو الحسن علي الفاسي، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام". تحقيق الحسين أيت سعيد، (ط2، الرياض: دار طيبة، 2011م).
30. مسلم، أبو الحسين بن الحجاج، "التمييز". تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، (ط3، السعودية: مكتبة الكوثر، 1410ه).
31. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". تحقيق موفق مرعي، (ط1، دمشق: دار المناهل، دار الفيحاء، 2010م).

..... ❖❖❖❖❖ .....